# انعكاسات الجريمة عند الشباب بالجزائر

الدكتور/ معمر داود(*)

## مقدمـــــــة :

إن البحث في موضوع الجريمة واسع جداً وهذا يعود لتشعب الظاهرة وتعدد الأسباب المؤثرة فيها، وأيضا إلى تفشيها وانتشارها بصورة مذهلة ويظهر ذلك جليا بآثاره القوية في واقع المجتمع الجزائري الذي ننتمي إليه وما يحدث من اختلالات في التوازن الاجتماعي وفقدان المعايير التربوية والأخلاقية في الممارسات السلوكية التي أصبحت هي الأخرى ظواهر منفصلة تستدعي الدراسة وتحتاج إلى تفسيرات علمية وتحليلات منطقية لا إلى مجرد تخمينات شخصية أو تأويلات أيديولوجية تتنافى وموضوعية البحث العلمي .

ولما كانت مظاهر الجريمة متباينة من مجتمع إلى آخر، بل وأيضا في المجتمع نفسه من طرف إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فلا شك أن العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة متباينة هي كذلك من حيث طبيعتها ومن حيث درجة تأثيرها تبعا لشخص المجرم ذاته وتبعا أيضا لظروف بيئته ومحيطه الاجتماعي بصفة عامة .

«ولأن صورة المجتمع هي تعبير عن سلوكات أفراده الإيجابية منها أو السلبية فلا جرم أن الشباب يكون بذلك أحق لوحة تعكس عليها حالة المجتمع الذي هو فيه إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً»[1] .

أما اليوم فالحديث عن الجريمة بات يمثل هاجسا كبيرا يشغل تفكير المهتمين بقضايا المجتمع باعتبارها ظاهرة مرضية، تمثل خروج عن تقاليد المجتمع، وتعديا على قيمه وقوانينه السائدة، وهو ما يسمى عند «البير كامو» بمفهوم التمرد في

---

(*) قسم علم الاجتماع ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة عنابة – الجزائر

كتابه (الإنسان المتمرد) حيث لاحظ «أن هناك جرائم ترتكب بدافع الهوى، وأخرى استنادا إلى محاكمات عقلية»[٢].

ولما كانت فئة الشباب من أكبر الشرائح الاجتماعية وأهمها في مجتمعنا الجزائري حتى غدت الجزائر من أكبر البلدان فتوة في العالم[٣]، فإن أفرادها وبحكم وضعيتهم تلك الأكثر عرضة للتأثر بعوامل الجريمة نظرا لظروفهم النفسية والاجتماعية الخاصة، التي تخلق لديهم مشاكل التوازن النفسي واضطراب التوافق الاجتماعي، مما يؤدي إلى انتهاج السلوك الإجرامي.

حيث صار جنوح الأحداث وانحراف الشباب من أخطر الأمراض الاجتماعية التي أخذت في الانتشار خلال السنوات الأخيرة . والتي أنتجتها عدة مشاكل نفسية أو اجتماعية واقتصادية، وظرف طبعت واقع التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة ببلادنا خلال العشرية الأخيرة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ) متخذة أنواعاً كثيرة بدءا من الجرائم المخلة بالآداب العامة إلى جرائم أكثر خطورة تعكس طابعا مافياويا ينتهج أسلوب الجريمة المنظمة، تمثلت مجالاتها على الخصوص في سرقة السيارات والمتاجرة بالمخدرات وتزوير الشهادات الخ ...[٤].

ولذلك فإن دراسة واقع الجريمة عند الشباب باتت مشكلة تطرح نفسها على المهتمين بقضايا المجتمع بصفة عامة والمختصين في علم الاجتماع بصفة خاصة .

فالإجرام أيًّا كان نوعه أو مصدره هو سلوك مرضي فسر بعض الباحثين وجوده كدليل على فشل أنظمة التكوين والتربية أو عدم انسجامها مع الواقع الاجتماعي[٥] كما نظر بعض الباحثين إلى هذا السلوك كمؤشر من المؤشرات التي تكشف عن مكمن التوتر في العلاقات الاجتماعية والذي قد ينعكس تأثيرها على استمرار المجتمع وتوازن بناءاته[٦] .

وإذا ما اعتبرنا أن الضبط الاجتماعي بأنه عملية سوسيولوجية يحمي بها

المجتمع كيانه ومصالحه ويحافظ من خلالها على أهدافه، فهو أيضا يعد وسيلة من الوسائل التي تندرج ضمن آليات وظروف مقاومة الجريمة، ولهذا سنسعى ـ وهذا يعد هدفاً أساسياً ـ من خلال هذا البحث إلى الوقوف على أهم العوامل المتسببة في حدوث الجريمة عند الشباب، وبالموازاة مع ذلك بإمكاننا إبراز أهم الضوابط الوقائية والوسائل العلاجية التي من شأنها أن تساهم في التقليص من انتشار الجريمة وخفض معدلاتها.

وبما أن أي سلوك إجرامي هو مستهجن من طرف المجتمع من جهة ويجرمه القانون والشرع من جهة أخرى فإنه بامكاننا في هذه الحالة البحث عن ما هي العوامل التي تدفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة ؟ بمعنى أنه يجب معرفة مجموعة الظروف التي تؤثر في سلوكات الشباب وميولهم واستعدادهم وأساليب تكيفهم، فتدفع بهم من ثمة إلى الخروج عن المألوف، بارتكاب أفعال شاذة يرفضها المجتمع ويحرمها القانون كما أنه يمكننا معرفة مساهمة الوضع الاقتصادي في انتشار الجريمة. وكذلك الظروف الاجتماعية والثقافية هل تؤدي إلى نزوع الشباب إلى اقتراف الجريمة؟ وهل أن ضعف التربية والابتعاد عن الدين أيضاً يدفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة.

إن الدافع لبحث موضوع الجريمة هام جداً. وقد حاولنا التركيز على انعكاساته على الشباب الجزائري وذلك في تقديري لعدة اعتبارات :

١ـ ارتفاع معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة، وكثرة الحديث عنها بين عامة الناس وعبر مختلف وسائل الإعلام.

٢ـ تفشي ظاهرة الجريمة في أوساط الشباب بشكل مروع يبعث على القلق مما يؤدي إلى البحث والتعمق في النظريات المفسرة لها قديمها وحديثها، والتركيز كذلك في العوامل التي أدت إلى حدوثها .

٣ـ محاولة البحث عن بعض الأساليب الوقائية للحد منها والتقليل من أضرارها على الأقل.

ومن الأهداف المهمة لهذا البحث:

١- تسليط الضوء على واقع الشباب الذي دخل عالم الجريمة وتفنن فيه وأبدع، تاركا وراءه قيم المجتمع وثقافته جانبا .

٢- الاهتمام بشريحة الشباب وسلوكها الغير سوي أحيانا ومحاولة فهمة وتأسيس تصور علمي حوله .

٣- التقرب منها كذلك لكشف أهم المشكلات التي يعانون منها، وإظهار تمثلاتها للواقع الاجتماعي الذي تتفاعل في إطاره ..

وقبل الولوج في عناصر البحث يجب أن نتعرض لأهم المفاهيم.

## أولاً: المفاهيم الأساسية:

إن هذا الطرح شمل في مجمله العديد من المفاهيم الأساسية المدعمة له وسوف أورده فيما يلي :

### ١- مفهوم الجريمة :

لقد تعددت آراء الباحثين في تحديد مفهوم الجريمة حسب تخصصاتهم العلمية، وأن أصل الكلمة مشتق من الفعل الثلاثي جَرَمَ «بمعنى اكتسب أو حمل ما لا خير فيه»[٧].

ويعرفها رادكليف براون Rad Cliffe Boroun بأنها «انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه»[٨] كما يعرفها دوركهايم (Durkheim ) بأنها «كل فعل معاقب عليه قانونا»[٩].

والجريمة ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اجتماعية معينة، تحتاج من الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة تحديدها وتشخيص عواملها المختلفة ووضع الخطة العلاجية

المناسبة لمواجهتها [١٠] بمعنى أن لعلماء الاجتماع باع في تحديدها دراستها . ولذلك فإن علم الاجتماع يعرفها «بأنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى إفساد النظام القائم»[١١] .

وهناك تعريفات متعددة للجريمة سوف نعرضها باختصار من تعريف اجتماعي ونفسني وقانوني .

أ- التعريف الاجتماعي للجريمة : وتمثل في :

- هي كل فعل يتعارض مع قيم وأفكار المجتمع ومبادئه الخلقية .
- وهي اعتداء مصالح المجتمع المتعددة التي بني عليها .

ويمكن أخذ تعريف رادكليف براون **Rad Cliffe Boroun** أيضا في هذا المجال بأنها تعد انتهاكا للعرف الذي يسود المجتمع مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه.

ب- التعريف النفسي للجريمة :

- هي عبارة عن سلوك معاد للمجتمع وسلوك غير سوي .
- كما أنها إشباع لغريزة إنسانية بشكل لا اجتماعي واندفاع حر لها.

ويمكن التركيز على ألكسندر **Alexander** بأن السلوك الإجرامي ناتج عن الاضطراب في قوى الشخصية الثلاث في تكيفها مع ما يسود في المجتمع من قانون أخلاقي .

ج – التعريف القانوني للجريمة :

- هي عبارة عن فعل يعاقب عليه قانونا يجرمه القانون الجنائي .
- ويشير فرانسوا كرار إلى أن الجريمة هي كل عمل يقوم به الإنسان وهو مخالف للقانون[١٢] .

وتقسم الجريمة(*) إلى العديد من الأنواع يمكن اختصارها في التالي :

- يتم تقسيمها حسب الجسامة .
- يتم تقسيمها حسب التعمد .
- يتم تقسيمها حسب موضوع ضررها .
- يتم تقسيمها حسب درجة استمرارها.

كما أن لها تصنيفاتها الاجتماعية بالشكل التالي :

- جرائم ضد الممتلكات مثل السرقة .
- جرائم ضد الأفراد مثل القتل .
- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية على سبيل المثال.
- جرائم ضد النظام العام كالجريمة المتعلقة بأمن الدولة.
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع كالصيد في غير موسم الاصطياد مثلا .
- جرائم ضد الأخلاق والقيم كالأفعال المخلة بالحياء في المناطق العامة مثلا[١٣] .

## ٢ – مفهوم الجنوح:

يعبر هذا المفهوم عن الخروج على القانون فيما يتعلق بالأحداث وأحيانا يستعمل للدلالة على جرائم الكبار إذا كانت هينة من ناحية وكان ارتكابها للمرة الأولى من ناحية أخرى[١٤] .

ويعرف الجنوح بأنه «الميل إلى الانحراف ويستخدمه علماء الإجرام عادة للدلالة عن الجريمة ويهتم بها علماء الاجتماع والنفس والقانون والتربية ويفسره

*) هذه الأنواع على سبيل المثال لا علي سبيل الحصر لأنها أنواع الجرائم قد تصل إلى ٢٠ نوعا أو أكثر.

كل حسب وجهة نظره وينصب بوجه عام على أنماط لسلوكات يجرمها القانون وتستوجب عقوبات خاصة، وتعتبر خروجاً على قيم المجتمع وتقاليده فهي ضارة مهددة لنظامه»[١٥] وهذا يتأتى من خلال مواد قانونية تحدد ماهية الأفعال التي تنسب على جنح، كما تسن لها أحكام عقابية خاصة بها .

كما يعرف القانونيون الجنوح بأنه «تعدٍّ على عرف اجتماعي منصوص عليه بالعقوبة قانوناً[١٦] .

ويحددها بول تابان «Paul Tappan» بشكل دقيق حيث يعرفه «بأنه أي رد فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة يصدر فيه حكم قضائي»[١٧] .

كما أن علماء النفس ينظرون إلى الجناح بأنه يمثل صورة من صور انعدام التكيف الذي يعبر عن عجز الفرد من إقامة علاقات مع الآخرين.

أو حسب تعريف «أيكهورن» بأن الجنوح هو «انحراف العمليات النفسية السوية [١٨] فالجنوح إذن في نظر علماء النفس هو ما ظهر من سلوك نتيجة أحد الاضطرابات في النمو والتي كانت بدورها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل مما أدى بعد ذلك إلى نقص في بعض نواحي الشخصية»[١٩] .

ويؤكد كذلك روبرت ميرتون فكرة أن السلوك الجانح هو سلوك خارج عن إرادة الفرد حيث يرى أن هذا السلوك لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره[٢٠].

وبعد التعرض لهذين المفهومين الأساسيين فإننا نجد بأن هناك تداخلا بين مفهومي الجريمة والعنف، على اعتبار أن الجريمة هي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده وهي من الوقائع الاجتماعية التي

لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال .

يظهر التداخل واضحا بين المفهومين إلا أنه يمكن التفرقة فقط بينهما في أن العنف أكثر اتساعاً من الجريمة، حيث يشتمل على تلك التي يعاقب عليها القانون، بل إن بعضها قد يكون مرغوبا فيها اجتماعيا عندما يكون منظما من خلال معايير المجتمع (انظر: أحمد زايد وآخرون ٢٠٠٢م ص ١٠)[٢١] .

وقبل التعرض للنظريات المفسرة للجريمة سأحاول إعطاء نظرة للظاهرة عبر العصور:

## ثانياً: ظاهرة الجريمة عبر العصور:

يمكننا التعرض للجريمة تاريخيا وذلك عبر العصور بدءاً بالعصر اليوناني (الإغريقي) ومروراً بالعصر الإسلامي وانتهاءً بالعصر الحديث الذي يمكن التعرض له بنوع من الإسهاب .

### ١- الجريمة في العصر الإغريقي (اليوناني):

أهم ما يلفت الانتباه هو شهرة قواعد قانون داركون عند اليونان «بقسوتها إلى درجة وصفها بأنها كتبت بالدم»، وأصبحت كلمة داركون عالمية تطلق على الأفعال التي تمتاز بالقسوة وعدم تطبيق العدالة، إلا أنه قد حقق تطوراً هاماً ومجهوداً قانونياً خاصاً، إذ يعتبر من أوائل من التمس مفهوم القصد الجنائي في جريمة القتل[٢٢] ولم تدم هذه القوانين طويلاً إذ استبدلت بقانون «صولون» الذي ركز على عملية الإرث للبنت والأولاد الطبيعيين، وتحريم قتل الأبناء وركز على تطبيق إصلاحاته على الدائن والمدين كما قام بحماية الزراعة وتشجيع الصناعة، والتجارة ونظم الاقتصاد عن طريق إنشاء نظام للنقد [٢٣] وبهذا يعد صولون بأنه أبو الديمقراطية وهو من وضع أصولها.

وفيما يتعلق بتقسيمات الجرائم فقد فرقت التشريعات الاثينية بين الجرائم العمدية والجرائم الخطئية إذ عقوبة الأول تتراوح بين السجن والإعدام، والغرائم المالية، فبينما في الثاني لم يكن العقاب عليها جنائيا . وفي هذا الصدد من الحديث يقول الأستاذ إميل جارسون «Emil Garson»: «إن العرف جرى على نفي الجاني بعيداً عن محل وقوع الجريمة، وبعيدا عن عشيرة المجني عليه»[٢٤] وهو تصرف يمنع تكرار الجريمة، ويجعل الجاني يسعى بكل الوسائل لإصلاح ما تسبب فيها.

### ٢- الجريمة في العصر الفرعوني:

لقد لعبت القوانين الفرعونية دوراً هاماً في تنظيم مجتمعهم حيث كانت لهم شريعة متماسة مع شرائع الحضارة متغلغلة في كافة مناحي الأسرة والملكية والعمل والزراعة والعقاب[٢٥] إذ أن من أهم الجرائم التي يعاقب عليها القانون، في عصر الفراعنة نذكر منها: جرائم العصيان لأوامر الملك، والتستر على المؤامرات ضده، والقتل والعيب في المقدسات، والسحر والاغتصاب ومخالفة القوانين، والحنث في اليمين والكسب غير المشروع وهي كلها جرائم ذات صبغة أخلاقية، مما يعكس اهتمام الفراعنة وحرصهم الشديد على العناية بمقدساتهم، وجوانب حياتهم الروحية، ومن الأدلة على ذلك تضمن التشريعات الفرعونية إعدام من يقتل حيواناً مقدساً ولو قضاء وقدراً[٢٦].

وقد اهتم الفراعنة بسن العقوبات التي تناسب طبيعة الجرائم السائدة عندهم «وأهما العقوبات التي كانوا يعرفونها هي الإعدام والعقوبات المقيدة للحرية والبدنية والمالية والأدبية [٢٧] وأن العبرة في توقيع الجزاء على المذنب تقوم بناء على نتيجة الفعل دون مراعاة لظروف الفاعل وملابسات الجريمة.

### ٣- الجريمة في العصر الروماني:

يذكر المؤرخون أن روما قد عرفت نوعين من الجرائم هما :

**الجرائم العامة والجرائم الخاصة :**

«يتمثل النوع الأول في الأفعال التي تمس الدولة مثل التجسس والخيانة الكبرى والقتل العمدي وهذه كلها تستحق عقوبة الإعدام»[٢٨].

أما النوع الثاني: فيتعلق بما يلحق من أذى مع الآخرين (الأشخاص) أو إتلاف ممتلكات أو قطع أشجار وتبديد أموال القصر مثلا وما إلى ذلك[٢٩].

وقد تطور هذا النوع من الجرائم في التشريع الروماني بمرور الزمن .

إذ مثل صدور قانون الألواح الإثني عشر(*) أهم حدث قانوني قبل التدخل البريتوري في العهد الجمهوري الثاني، حيث تعرض هذا القانون لجرائم عديدة مثل جرائم ضد الأموال كالسرقة والاعتداء على أموال الغير، أو كل الأضرار التي تلحق بالجسم ماعدا القتل[٣٠] .وبهذا يمكن القول أن الجريمة قد حظيت باهتمام واسع في التشريع الروماني المجسد لفلسفة هذا المجتمع، الذي أولى عنايته بالقانون، حرصا منه على تحقيق أهداف فلسفته البراغماتية .

**٤- الجريمة في العصر الإسلامي والشريعة الإسلامية:**

يمكن الفصل بين الجريمة في العصر الإسلامي وفي الشريعة رغم الارتباط الوثيق بينهما.

**أ- الجريمة في العصر الإسلامي:**

لقد كان لظهور الإسلام الأثر العميق في تغيير الذات الإنسانية وهدايتها إلى سبل الخير والرشاد، فكانت معالمه هي التي رسمت بزوغ الحضارة الإسلامية التي بهرت العالم لفترة ممتدة من الزمن.

وفي الإعجاز العلمي لهذا الدين أنه ضبط مجالات التنظيم الاجتماعي فكان له الأثر الواضح في الحد من ظاهرة الجريمة، حيث شهدت تقلصا كبيرا خلال

*) قانون الألواح الاثني عشر : أول قانون روماني يظهر للوجود .

العصر الإسلامي، خاصة أثناء قرونه الوسطى قبل سقوط دولة الخلافة العباسية وذلك نتيجة للتطبيق الصارم والعادل لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي وضعت الحلول الصحيحة والعلاج النافع للجريمة، فصانت للجماعة حقوقها وأعراضها وعقيدتها وأوجدت للمجتمع نظاماً عادلاً تقبله النفوس وتفهمه العقول[٣١] نظام تعجز عن صياغته أي نظرية وضعها الإنسان، لأنه غير مقيد بأبعاد الزمان والمكان.

وتعد الجريمة من منظور إسلامي إحدى الرذائل التي تعبر عن فساد في عقيدة الفرد، لأن الإيمان الصحيح يمنع صاحبه من الإقبال على الجريمة أو حتى مجرد التفكير فيها. ولقد أثبت القرآن الكريم قدم هذه الظاهرة، في تاريخ التجمع الإنساني، بل إن ظهورها كان أسبق حتى من فكرة ظهور المجتمع حيث قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٣٢] وعلى ذلك حرص الإسلام على محاربتها باعتباره دين المحبة والتسامح والعدل، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ...﴾[٣٣] ومعناه الحكم بين الناس بالعدل حتى لا ينتشر الفساد والانحراف والجريمة.

وبما أن السلوك الإنساني لا يمكن فصله عن الأخلاق سواء كانت حسنة أم سيئة اعتبر الجريمة من زاوية إسلامية مفهوما أخلاقيا يقصد به كل سلوك انطوى على المساس بالمثل العليا للمجتمع بصرف النظر عن درجة خطورته وضرره[٣٤].

وشمل هذا المفهوم الجرائم الدنيوية بعقوباتها المختلفة كما وكيفا وكذلك الجرائم الأخروية التي تركت عقوبتها للمولى عز وجل.

### ب- الجريمة في الشريعة الإسلامية:

تعد الجريمة في الشريعة الإسلامية ظاهرة شرعية لأنها مقيدة بأحكام

الشرع، المحددة والواضحة في الكتاب والسنة «ولأن مصدر الشريعة هو الخالق سبحانه وتعالى، فإن نظام التجريم الإسلامي يتسم بالإطلاق والثبات والموافقة للطبيعة البشرية إلى جانب المرونة»[٣٥] وهو ما يجعل الفقه الجنائي الإسلامي قابلا للتطبيق، في أي مكان وزمان، وهو ما لم تصل إليه نظريات التجريم، في مختلف القوانين الوضعية التي أوجدها الإنسان.

ولا تقوم الجريمة في الشريعة الإسلامية، إلا إذا توافر هناك نص شرعي، ينهي عن عمل أو ترك أفعال معينة، وهذا طبقا للمقولة التالية «لا جريمة ولا عقوبة بغير نص»، وهي مبادئ قررتها القوانين الوضعية الحديثة، بعد أن وضعها الإسلام في إطار متعامل قبل ذلك بقرون عدة [٣٦]. وتحدد الجرائم والعقوبات الشرعية استناداً إلى أنها وردت في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة بفعل أو قول للرسول عليه الصلاة والسلام. ومن أنواع الجرائم بصورة مختصرة:

- جرائم الحدود: والتي نص القرآن صراحة عليها وأقرتها السنة الشريفة بعقوبات دقيقة وواضحة ومنها الردة: أي الخروج عن الإسلام . والبغي أي التمرد على نظام الحكم والزنا، وهي من الجرائم الخطيرة، والقذف، أي اتهام المحصنة بالزنا وشرب الخمر: والسرقة وغيرها وهذه كلها مدعمة بنصوص قرآنية محكمة قررت وفصلت فيها.

- جرائم القصاص: وهي مرتبطة بالاعتداءات التي تقع على النفس أو الأطراف بما فيها الجروح لقوله تعالى ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[٣٧]. والحكمة من القصاص هو أن تكون العقوبة مساوية للجريمة كما وكيفا. بقصد تحقيق العادلة ومنع الاعتداءات داخل البيئة الاجتماعية .

- جرائم التعزير: «يشمل هذا النوع كل الجرائم التي لا تدخل ضمن جرائم الحدود أو جرائم القصاص»[٣٨] المرونة في تطبيق الأحكام الشرعية مختلف

الجـرائم وذلـك مراعـاة لاخـتلاف المجتمعـات، وعـدم ثبـات أنمـاط العلاقـات الاجتماعية من ظرف إلى آخر.

## ٥- الجريمة في العصر الحديث والجزائر:

تعتبر الجريمة في العصر الحديث إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية التي باتت تطرح نفسها على المهتمين بقضايا المجتمع نظر لانتشارها الواسع كما وكيفا في أغلبية بلدان العالم النامية ومنها الجزائر وكذلك في البلدان المتقدمة . والمتمعن في هذه الظاهرة يجد أن النظر إليها يختلف من قطر إلى آخر، فشرب الخمر مثلا يعد جرما في المملكة العربية السعودية، ولكن لا يعد الفعل ذاته جريمة في أقطار أخرى[٣٩] هذا من جهة ومن جهة أخرى ونتيجة للتغيرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث، أصبح النظر يكاد يكون متباينا تجاه الجريمة داخل المجتمع نفسه .

فالجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحد من حيث عقوبتها ولا من حيث تدرجها في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون فهي مرة مخالفة ومرة أخرى جنحة ومرة ثالثة جناية[٤٠].

ومن أهم الجرائم في عالمنا المعاصر ما يلي:

### أ- جرائم الإرهاب والاغتيال:

وهـو مـا حـدث في الأزمـة السياسـة الجزائريـة عنـد إلغـاء الانتخابـات التشريعية[*]، وصعود بعض مناضليها للجبال في ما يسمى بالجماعات المسلحة الإسـلامية دفاعـاً علـى الخيـار التعـددي والـديمقراطي، ودامـت عشـر سـنوات وسميت بالعشرية السوداء أي فترة التسعينات إذ أصبحت حرباً إرهابية دامية، على الرغم من أن مكافحة الإرهاب مهمة الجميع، ومع ذلك فإن الأعمال الإرهابية التي نفذت سنة ١٩٩٢م (بداية الأزمة الأمنية) وسنة ١٩٩٧م.

*) الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ : حزب سياسي جزائري .

## الجدول رقم (١)

### حجم الأعمال الإرهابية في الجزائر من سنة ١٩٩٢م إلى سنة ١٩٩٧م [٤١]

| الفترة الزمنية | الاغتيالات والقتل | الجرحى | الاغتصاب | الاختطاف | تخريب المنشآت المدرسية | عمليات الحرق | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٢-١٩٩٧ | ٢٦٥٣٦ | ٢١١٣٧ | - | - | - | - | ٤٧٦٧٣ |
| ١٩٩٣-١٩٩٧ | - | - | ١٦٥٣ | - | - | - | ١٦٥٣ |
| ١٩٩٤-١٩٩٧ | - | - | - | ٢٦٤٣ | - | - | ٢٦٤٣ |
| ١٩٩٥ | - | - | - | - | ٨١٠ | - | ٨١٠ |
| ١٩٩١-١٩٩٦ | - | - | - | - | - | ٢٨٨٢ | ٢٨٨٢ |
| المجموع | ٢٦٣٣٦ | ٢١١٣٧ | ١٦٥٣ | ٢٦٤٣ | ٨١٠ | ٢٨٨٢ | ٥٥٦٦١ |

مصدر الجدول: - الملازم الأول بحاوي محمد - الجزائر: مخطط للإرهاب واستراتيجية للمقاومة والوقاية .
- مذكرة ما بعد التدرج المتخصص في الأمن الوطني – المعهد العالي للدراسات في الأمن الوطني الجزائر ١٩٩٩م.

كما أن هناك الاغتيالات السياسية التي حدثت لسياسيين منهم على سبيل المثال: الرئيس الجزائري محمد بوضياف المغتال عام ١٩٩٢م(*) وكذلك بالنسبة للرئيس المصري محمد أنور السادات الذي تم اغتياله عام ١٩٨١م(**).

وما زال الإرهاب يضعف ثم يعود من جديد . وربما أيضا الجريمة الإرهابية التي تمت في العراق بعد احتلاله من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم اختطاف السفير المصري والسفير الجزائري ومستشاره في فترتين متقاربتين، وتم اغتيالهم، رغم وجود أمن خاص بالسياسيين ورغم انتشار الأجهزة الأمنية في كل مكان وفي كل دولة، إلا أن الإرهاب يفاجئ الجميع في العديد من المرات .

*) تم اغتيال الرئيس محمد بوضياف يوم ٢٩/ جوان (يونيو) ١٩٩٢م بقصر الثقافة بمدينة عنابة بالشرق الجزائري .

**) تم اغتياله بالنصب التذكارى بالأتوستراد أثناء مهرجان عسكري احتفالي من طرف إسلام بولي. مدينة نصر.

**ب- الجرائم العائلية:**

مثل جنايات قتل الزوج لزوجته والعكس في بعض الأحيان والقيام بتقطيع الجثة وتقسيمها ووضعها في أكياس ورميه في القمامة، وقد حدث هذا في العديد من البلدان، وقد يقتل بعض الأبناء آباءهم من أجل المال، لأنه عاطل ولا يعمل إلى غير ذلك من الظروف الطرق التي تتم بها الجرائم .

**جـ- الجرائم الجنسية:**

ومنها الاغتصاب أو العدوان الجنسي والشذوذ بالإضافة إلى اغتصاب القصر ذكوراً كانوا أو إناثاً أو سرقة طفلة من أمام بيتها أو اختطافها والتعرض لها جنسيا ثم رميها مما أدى إلى تكوين عصابات عن طريق القمع والقوة وذلك باستعمال السلاح للقيام بالأعمال الدنيئة، بالإضافة إلى جماع المحارم ويا لها من سلوكيات تؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة للمجتمع [٤٢].

**د- جرائم الرشوة والاختلاس والنصب والابتزاز والتزوير:**

تتم هذه الجرائم باختلاق مبررات وهنا منها ما يتعلق بالسياح واستدراجهم وتوفير جو خاص بهم من تقديم النساء لهم وكذا الأمر بالنسبة لسائقي سيارات الأجرة الذين يتعرضون أحيانا إلى النهب والسلب والتجريد من الأموال بعد تقديم خدمات للجميع، وتتم هذه العملية من خلال عصابات منظمة، كذلك عملية الاختطاف لابتزاز أهل الضحية كما حدث مؤخرا في بلاد القبائل الكبرى[*] بالجزائر من اختطاف ممثل لحزب سياسي من أجل إفشاله في المشاركة في الانتخابات التشريعية، وهذا العمل ينطبق على الأطفال الصغار.

*) تيزو وزو عاصمة القبائل الكبرى بالوسط الجزائري وقد تم اختطاف مناضل لحزب سياسي – وطالب الخاطفون فدية تقدر بـ: ٠٣ ملايين، ليتم إطلاقه، وفعل تم لهم ذلك قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة بأيام ١٧ ماي ٢٠٠٧م.

كما يتم تزوير العمل وإدخال المخدرات بصور مختلفة وهذا يتم في العديد من البلدان وللجزائر الحض في ذلك، بالإضافة إلى الغش في الأغذية وقطع الغيار دون أن ننسى تزوير الوثائق الرسمية من جواز سفر وبطاقة رمادية إلى شهادات علمية ودبلومات جامعية إلى مجالات السياسة والاقتصاد على الرغم من تعديل القوانين إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتجنب هذه الآفات .

**هـ- جرائم المخدرات:**

إذ يتم توزيع المخدرات وانتقالها من مكان لآخر وتهريبها عبر الحدود وتوزيعها رغم تنوعها من مخدرات طبيعية صلبة وسائلة وحقن وأقراص وغيرها من هروين وبانجو وحشيش ومورفين وأقراص الهلوسة وغيرها . هذه الجريمة التي تتبانها عصابات دولية تجد لها مساعدين بالداخل (مافيا داخلية) تحتمي ببعض العناصر ذات النفوذ والسلطة ولها مع كل أسف حصانة دبلوماسية في بعض الأحيان.

كما لا ننس بعض الصيادلة المنحرفين الذين يساهمون في الاتجار بالأدوية والأقراص المخدرة[٤٣].

**و- الجرائم الطبية والعلاجية:**

وتتعلق هنا ببيع الأطفال والمتاجرة بأعضائهم بعد اختطافهم من طرف عصابات متخصصة، بالإضافة إلى زرع الكلى بمئات الملايين وسرقة أعضاء من المرضى دون استشارتهم وإجراء عمليات قيصرية لتوليد أي حامل دون مبرر وفتح بطن المرضى وغلقها، وترك بعض الوسائل الطبية داخل بطن المريض، وعدم الإتقان وإيهام المريض بأنه مصاب بمرض خطير وغيره لكي يقتنع بقبول إجراء عملية بأثمان باهظة .

إذ أصبح الطب مهنة للاتجار والنصب بعد أن كان مهنة الرحمة والإنسانية، والدليل على ذلك العديد من العمليات التي يدفع الناس من خلالهم أرواحهم وأموالهم بإرادتهم لأن ثقتهم في الطبيب لا تضاهيها ثقة[٤٤].

## ز- جرائم العنف المدرسي:

ازداد العنف في المدارس بشكل رهيب ولدينا أمثلة عديدة ولا ننس فقط ما حدث منذ ثلاثة أشهر من هذه السنة ٢٠٠٧م ذلك الطالب الذي حمل السلاح بإحدى الجامعات الأمريكية، وقتل ٢١ طالباً، ناهيك عن الاعتداء على المعلم والغش في الامتحانات كما حدث في العديد من البلدان خاصة في شهادة البكالوريا من تهديد الطلاب بالغش فإذا منعوا هددوا الحراس (الأساتذة) أو قاموا بجرح أجزاء من جسمهم ليصابوا بنزيف انتقاماً لأنفسهم(*).

كما أن للأفلام ووسائل الإعلام وكل ما يؤدي إلى مشكلة الجرم والتعمق فيها.

## ح - جرائم العنف البلطجة(**)

وهذه مظاهر لجرائم نادرة تكتب الجرائد عنها يومياً، وتتميز بأن يكون الضحية تحت طلب أحد الصعاليك أو البلطجيين. الذي سلب حقوقه ويأخذ ماله بالإكراه والتعدي عليه، وهذه كانت نادراً ما تحدث لأصحاب الأعمال والأغنياء، ولكنها انتقلت إلى المجتمع العادي، نتيجة لتفشي البطالة والفقر وفشل الدولة، وضعف السلطة وعدم ردع وعقاب المجرمين مما جعل هذه الظواهر تستفحل وتجد انتشاراً كبيراً وصعوبة أكبر في إيجاد الحلول لها[٤٥] ورغم التطور الهائل الذي أحرزته الدول الغربية المتقدمة، إلا أنها تبقى تعاني من خطر الإجرام

*) حدث هذا في بكالوريا الجزائر للعام ٢٠٠٧م، حيث حاول طالب منع من الغش بجرح يديه جرحا عميقا حمل على إثره إلى المستشفى نتيجة النزيف الدموي الكثيف .

**) البلطجة مصطلح مصري يستعمله الأشقاء المصريون .

الذي يفتك بمجتمعاتها، كل يوم وبمعدلات مرتفعة ولهذا كله «نجد عالم اليوم المتحضر عالم غير مستقر نفسياً وعقلياً وأمنياً ونهايته غير معروفة وحياته محفوفة بالأخطار على الرغم مما هو فيه من بحبوحة العيش ورفاهية المدنية»[٤٦] وينطبق الأمر هنا على جل المجتمعات في عالمنا الحالي الذي تعد الجزائر جزء هام فيه وليست بمنأى عن الجريمة والانحراف التي ينعكس وجودها من خلال عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية ودينية وغيرها.

## ثالثاً: النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية:

تعتبر الجريمة من الظواهر التي شغلت الفكر البشري منذ الأزل، وقد تطورت عبر العصور القديمة وبتطور الحياة الإنسانية أيضا عبر العصور التالية[*] وإلى العصر الحديث الذي ركزت الأبحاث فيه على أسباب وعوامل الجريمة وأنماطها إذ كانت هذه الظاهرة تمثل حقلا للتجارب العلمية وسببا لظهور العديد من النظريات التي تناولتها من قريب أو من بعيد والتي سنتعرض لأهمها في القسم التالي :

١- المذهب الفردي: وسوف نعرض من خلاله بعض النظريات وأهمها .

أ – نظرية سيزار لمبروزو **César Lombroso**، وهو من مؤسسي علم الإجرام الأوائل، وبحكم اختصاصه في الطب وفحص بعض الجنود المتمردين والمنحرفين عن النظام فقد جمع ببعض الملاحظات عن تلك الحالات مثل الوشم كعلامة تميز الجنود الأشرار، إضافة إلى بعض الكتابات الماجنة التي يكتبونها على أجسامهم، وعند قيامه بتشريح جثث المجرمين المتوفين وجد لمبروزو عيوباً ملحوظة في تكوينهم العضوي كالشذوذ في الجماجم والأسنان وعلى أساس النتائج التي توصل إليها استنتج أن هذا الشذوذ ينبئ عن طبيعة إجرامية خطيرة يولد المجرمون بها.

*) سوف نتعرض للجريمة بنوع من الإسهاب عنصر لاحق وهو الظاهرة الإجرامية عبر العصور.

وهي نتيجة لخطأ في صيرورة تطورهم من الإنسان البدائي . ومعنى ذلك أن هذا الشذوذ العضوي ما هو إلا ارتداد إلى الإنسان الهمجي الأول[٤٧] وعلى هذا النحو يقر بوجود سمات مميزة لدى المجرمين، اعتبرها صفات إجرام تجعل خطورتهم الإجرامية قائمة حتى وإن لم يجنحوا إلى ارتكاب الجريمة، طالما أن لديهم استعداداً للخروج عن القانون في أية لحظة.

إن فكرته عن المجرم بالنظرة كما كان الأمر عند الشعوب القديمة، وأن هناك ميلا للإنسان البدائي نحو الجريمة، إذ أن لمبروزو انطلق في تفسيره للسلوك الإجرامي من هذه الفرضية إذ اعتبر المجرم صورة للإنسان البدائي، وإذا لم يكن كذلك فهو يرتد إلى تلك الحالة عند ارتكابه للجريمة. ورغم تصنيفه للمجرمين: من مجرم مجنون إلى مجرم صرعي وسيكوباتي ومجرم بالعاطفة، إلا أنه لم يكن ليقتنع بالنتائج التي توصل إليها في أبحاثه مما أدى به في كل مرة إلى تعديل تلك النتائج حيث ادخل في اعتباره فضلا عن العيوب الخلقية والجسمية الظاهرة، اختلاف الوظائف النفسية للمنحرفين، وفي خطوة لاحقة ادخل في حسابه تأثير العامل الاجتماعي[٤٨].

وبهذا تعد نظرته من أهم النظريات المفسرة للجريمة من حيث أنها مهدت الطريق لقيام نظريات جديدة أتت بعدها .

ب – نظرية إيرنيست هوتون «Ernest Hooton»

لقد صرح عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي بأن المجرمين يتميزون بصفات جسمية تختلف عنها لدى بقية السكان من غير المجرمين، وأن نوع الجريمة التي يرتكبها المجرم يتحدد تبعا لتنوع الصفات الجسمية لدى الأفراد، كما أقر أيضاً بوجود علاقة ارتباطية بين طبيعة الأجناس البشرية، ومدى انتشار الجريمة[٤٩] وهذا دليل على تأثره بنظرية لمبروزو التي ترجع الإجرام إلى عوامل بيولوجية ماثلة في شخص المجرم ذاته.

وتتلخص نظريته في قيامه بدراسة على أربعة عشر ألفاً من المجرمين الذين تمت إدانتهم من طرف القضاة إضافة إلى قيامه بدراسة لمجموعة أخرى من غير المجرمين تعادل ربع المجموعة الأولى فتبين له من ذلك وجود صفات خاصة ذات طبيعة وراثية ينفرد بها المجرمون دون غيرهم. كشكل العينين والأنف والجبهة والأذنين... الخ. كما تبين له كذلك أن تنوع تلك الصفات هو الذي يجعل المجرمين يتميزون بأنواع معينة من الجرائم، فهناك مثلاً صفات خاصة بمرتكبي جرائم المال وصفات أخرى خاصة بمرتكبي الجرائم التي تقع ضد الأشخاص، والشيء نفسه بالنسبة لمرتكبي الجرائم ضد الأمن العمومي، وهكذا هو الحال فيما يخص بقية الجرائم الأخرى[٥٠] ورغم أن «هوتون» قد استعمل مجموعة ضابطة ليقارنها مع المجموعة التجريبية، ومع ذلك لم تسلم نظرته من النقد خاصة إذا تعلق الأمر في صفاته الوراثية.

ج – نظرية سيجموند فرويد «Sigmund Freud»

وهو المحلل النفسي الذي كان يعمل طبيباً لتفسير الجريمة والجنوح مع التركيز على أن الإنسان يبدأ حياته بغريزتين أساسيتين: غريزة الجنس وغريزة الموت[٥١] إذ تمثل الأولى غريزة الحب وما له من عواطف وانفعالات وميول نحو الجنس الآخر، بينما تتمثل الثانية في غريزة الكره والعدوان ومنها تظهر السلوكات الشاذة واللااجتماعية كالانحراف والجريمة ومنها يقدم لنا فرويد العدوانية بأنها ميل أصيل في الطبيعة الإنسانية[٥٢].

ولكي يبرهن فرويد على صدق هذا الافتراض فقد قسم النفس الإنسانية إلى مستويين من النشاط العقلي: أحدهما شعوري والآخر لا شعوري وعلى هذا الأساس ميز بين ثلاثة أقسام في النفس وهي[٥٣].

قسم الذات (ID) يمثل الجانب اللاشعوري الذي يحوي طاقة (الليبدو) وما شمله من غرائز.

قسم ألانا (Ego) ويمثل الجانب العقلي من النفسي أي جعل الفرد واعيا لسلوكه ومتحكم فيه

قسم ألانا الأعلى Super ego وهو مجموعة القيم والمثل العليا التي يكتسبها الفرد نتيجة التنشئة الاجتماعية، والتي تمارس سلطة وضبط لسلوكاته في الحياة وتمثل (الضمير).

لقد دعمت هذه المعطيات ملاحظات فرويد وأبحاثه فأرجع الجريمة إلى أسباب نفسية لدى الفرد المجرم مردها اختلالات واضطرابات في جوانب حياته الداخلية، تتطور إلى مكبوتات وعقد تمارس نوعا من الضغط السيكولوجي على نفسية الفرد، فيسعى إلى التخلص منه بشتى الطرق والوسائل والتي قد تنتهي به إلى الوقوع في دائرة الانحراف والجريمة.

ويؤكد فرويد على أهمية الدوافع اللاشعورية والصراعات العقلية المكبوتة في حدوث الجريمة. فالرغبة المكبوتة قد يشبعها عن طريق نشاط بديل أو محرم، كذلك فإن الشعور بالنقص قد يعبر عنه بالتعويض وذلك بالإقبال على أنواع شتى من السلوك الإجرامي(٥٤).

**الانتقادات الخاصة بهذه النظريات:**

بالنسبة لنظرية «لمبروزو» فإن أول نقد وجه له من طرف تلميذه الإيطالي انريكو فيري Enrico Ferri مبيناً ضعف الأساس العلمي الذي استندت إليه هذه النظرية، لأن تحديد هيئة المجرم بمقاييس مادية وعضوية مسألة لا يصدقها العلم، وهذا الانتقاد حفز لمبروزو إلى بذل المزيد من البحث والفحص فيما بعد.

وبالنسبة لنظرية «هوتون» من أهم الانتقادات الموجهة لها هو اقتصارها على العوامل الشخصية متجاهلة تأثير العوامل الاجتماعية إذ لا يمكن عزل الفرد عن المجتمع مهما كانت الظروف كما أن هذه النظرية لم تصل إلى الحقيقة كلها

لأن السلوك الإجرامي يساهم في حدوثه العديد من العوامل لا يمكن إغفال بعضها أو عدم الإشارة إليها أثناء الدراسة.

وبالنسبة لنظرية «فرويد» ورغم التأييد الواسع الذي نالته خاصة عند ظهورها، إلا أنها تعرضت مع ذلك إلى العديد من الانتقادات منها اعتمادها على مبدأ الحتمية النفسية وكذلك عدم استنادها على أساس علمي ـ لا توجد بها قياسات ولا علم بدون قياس ـ لأنها قامت على دراسة لمجموعة من حالات المصابين بالمرض النفسي.

٢- **المذهب الاجتماعي:** سوف نعرض فيه ما يلي :

أ- **نظرية التفكك الاجتماعي عند روبرت ميرتون R. Merton**

تركز هذه النظرية في دور الظروف الاجتماعية في نشوء السلوك الإجرامي عند الفرد . وأن ميرتون يرى بأن المشاكل الاجتماعية هي سمة مصاحبة للتقدم الصناعي في المجتمع الحديث. ويصنفها إلى قسمين: الأول التفكك الاجتماعي والثاني السلوك الانحرافى، والعلاقة بينهما هي علاقة جدلية، وتؤدي عملية الصراع التي تنشأ للتوفيق بين الأفراد والمركز إزاء الأنساق الاجتماعية إلى ظهور أنواع متعددة من التفكك الاجتماعي تمتد آثارها إلى هذه الأنساق ذاتها ويحدث ذلك عندما تتداخل المعايير وتتضارب القيم فيعجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه على النحو المرغوب، فتختل بذلك علاقته ببقية الأنساق الأخرى وهو ما يساعد على خلق مناخ تنمو فيه المشاكل الاجتماعية وتنشط فيه الانحرافات السلوكية[٥٥].

وبما أن المجتمعات تتغير أحوالها تبعا لصيرورة الحياة ومقتضيات العصر فهي حتما تتأثر بالتجديد الذي يطرأ على نظامها الاجتماعي بما يشتمل عليه من أنساق، وقد يؤدي هذا التغيير إذا كان سريعاً إلى أضعاف تمسك الأفراد بالقيم والممارسات السلوكية المتعارف عليها، خاصة عندما تتداخل المفاهيم وتتباين

وجهات النظر بشأنها فتضعف بذلك سلطة الرقابة الاجتماعية وتختلف أساليبها مما يجعل الظرف مواتياً لتجاوز القانون وتصبح المصلحة الخاصة هي الحاسم الوحيد في الحكم على مشروعية أو لا مشروعية السلوك.

وفي ظل هذه الأجواء المفعمة بالتناقض والغموض، ينتشر الانحراف وتكثر الجريمة تماما مثلما يحدث ذلك في الحروب(*)، أو الأزمات الاقتصادية، أو الاضطرابات السياسية(٥٦).

وبما أن نظرية التفكك الاجتماعي ترجع السلوك الإجرامي إلى اختلال المعايير الاجتماعية، وعدم قدرة النسق الاجتماعي على تفعيل دوره الوظيفي داخل المجتمع، فهي قد بينت بأن هناك ارتباط كبير للجريمة بمعدلات التغير السريع في المجتمع مما يبين أن الجريمة تكثر في المدينة عنها في الريف.

وعموماً فإن نظرية التفكك الاجتماعي قد أجابت على عدد معتبر من الاستفسارات المتعلقة بعوامل نشأة السلوك الإجرامي.

ب- نظرية تصارع الثقافات عند دونالد تافت **Donald Taft**

إن لكل مجتمع موروثه الثقافي الخاص به، نظراً لتباين المجتمعات في أساليب العيش وأنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، حيث يؤدي تصادم ثقافات تلك المجتمعات إلى حدوث ما يسمى بالصراع الثقافي الخارجي، ومثال ذلك تضارب ثقافة الجزائري مع ثقافة الأمريكي، وهو ما يقود إلى تصادم قيم كل منهما، فما يراه الجزائري عاديا قد يراه الأمريكي خروجاً عن المألوف، والعكس صحيح وقد أدى تطور وسائل الاتصال إلى تعميق حدة هذه الصراع حيث بات كل مجتمع يعج بمجموعة من الثقافات، أدت إلى انتشار أنماط سلوكية، يعتبرها البعض انحرافية بينما ينظر إليها آخرون على أنها سوية(٥٧) وهو

*) الصراع العربي الإسرائيلي الذي تولدت عنه اغتيالات / جرائم حرب / اختطاف وسجن وهو الوضع الغير مستقر الذي يعيشه إخواننا الفلسطينيون بكل طوائفهم وتوجهاتهم .

ما خلق الفرصة في عدة مرات لحصول عدة أنواع من السلوك الإجرامي، وقد يحدث الصراع الثقافي في المجتمع ذاته، ويسمى في هذه الحالة بالصراع الثقافي الداخلي، كأن تتضارب القيم التي يتلقاها الفرد داخل الأسرة والمدرسة مع ما يجده الفرد في الممارسة العملية، مما يفقده القدرة على التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب، فتنزلق من ثمة سلوكاته إلى الانحراف والجريمة خصوصاً إذا لم يجد هذا الأخير من يرشده، أو يساعد على استبيان الحقيقة[٥٨] وأن أبرز مظاهر الصراع الثقافي هو ما ينشب بين الثقافة وما يسود من مبادئ داخل المجتمع.

**الانتقادات الخاصة بهاتين النظريتين:**

بالنسبة لنظرية «ميرتون» فإنها لم تقدم تفسيراً شاملاً لهذه الظاهرة الإجرامية لأنها قصرت عوامل الإجرام على عامل التفكك الاجتماعي وحده، وهو تفسير غير واف وغير مقنع، على اعتبار أننا نلاحظ أن بعض أفراد المجتمع يقدمون على الجريمة دون البعض الآخر على الرغم من تأثرهم جميعا بعامل التفكك الاجتماعي.

بالنسبة لنظرية «دونالد» فإن السلوك الإجرامي وفقا له ينشأ عن تضارب الثقافات المؤدي إلى اختلال المعايير، وتصارع القيم إلى حد يصعب فيه على الفرد التمييز بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، وبمعنى آخر بين ما هو خير وما هو شر، ومع أن هذا التفسير قد أعطى جواباً للعديد من التساؤلات المثارة حول الجريمة كظاهرة، إلا أن هذه النظرية تبقى غير شاملة نظراً لاقتصارها في تفسير هذه الظاهرة على عامل الصراع الثقافي وحده، مع أن الأفراد الذين يعانون من هذا الصراع لا يقدمون جميعا على ارتكاب الجريمة في الحقيقة.

**٣-النظرية الاقتصادية عند وليم بنجر «William Binger»**

ربط هذا العالم الهولندي الجريمة بأسباب مادية تتعلق بالأحوال الاقتصادية، بمعنى أنه ارجع السلوك الإجرامي إلى ظروف اجتماعية تترتب عن

الأوضاع الاقتصادية، المتدهورة التي يفرزها النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد إلى الوقوع في الانحراف والجريمة، خاصة المنتمين منهم إلى الطبقة الفقيرة كنتيجة لمعاناتهم من المساوئ الناجمة عن هذا النظام كالبطالة وضعف القدرة الشرائية والشعور بالاغتراب[٥٩].

وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية حتى شملت مختلف جوانب البحث، في البواعث الاقتصادية التي يمكن أن تصبح سبباً في تكوين السلوك المنحرف.

وكانت دراسة لاكسان **Lacassagne** من أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين اختلاف الفصول والمواسم وبين تفاوت الجريمة، وبين أن أعلى الجرائم هي التي تتم خلال مدة ستة أشهر من السنة دون بقية الأشهر وأرجع ذلك إلى وجود بعض الظروف الاقتصادية المصاحبة لهذه الشهور كارتفاع البطالة وزيادة الطلب على السلع المعاشية دون غيرها.

وهناك دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية من حيث ارتفاع أو انخفاض المبيعات في السوق التجارية وما يصاحبها من ركود. وكذلك ظاهرة ازدياد أو قلة الاستيراد أو غيرها من الظروف الأخرى.

كما أن هناك ما يشير إلى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية قد تزداد نسبتها خلال فترة الرخاء الاقتصادي، وهذا ما ينته بعض الدراسات الأمريكية المتأخرة التي تناولت عدداً قليلاً من المدن الأمريكية الكبرى[٦٠].

وهناك دراسات ربطت بين الفقر والجريمة بالرغم من تعددها غير أنها لم تفلح في إلقاء الضوء الكافي على العلاقة السببية بين الفقر والجريمة، بل على العكس من هذا فقد أظهرت بعض الدراسات الأخرى مثل العالمين الأمريكيين هيلي **Healy** وبرونر **Broner** ودراسة الطبيب الانجليزي جورينج **Goring** وغيرها بالإضافة إلى بعض الدراسات التي اهتمت بالحرمان العاطفي والتهميش

الذي يعاني منه الأفراد نتيجة الفقر والبطالة والنقص العاطفي والجو الوجداني في الأسرة والعائلة، دون أن ننسى أن بعض الباحثين يركزون إلى أن ثراء بعض الأفراد يجعلهم معرضين أكثر من غيرهم ليكونوا ضحايا لبعض الجرائم، خاصة جريمة السرقة المقترنة بالعنف الذي يصل إلى القتل أحيانا[٦١].

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تعطي تفسيراً يستمد جذوره من الفكر الشيوعي الذي يهدف إلى ضرب الرأسمالية، وجعلها موضع نقد واتهام، وهو تبرير لا يقدم الدليل المقنع، على أن العامل الاقتصادي هو السبب في انتشار الجريمة، نظراً لارتباطها بعوامل شتى يصعب حصرها.

وهناك بعض النظريات المعاصرة والحديثة يمكن ذكرها فقط على سبيل المثال لا الحصر ومنها نظرية الضبط الاجتماعي نظرية الرأسمال الاجتماعي ونظرية التخلف الثقافي وكذلك نظرية الوسط العائلي يمكن التعرض لها من الكتب أو من مواقع الانترنت المتعددة.

**رابعاً: عوامل الجريمة والوقاية منها بالجزائر:**

لكي نقترب أكثر من حقيقة الفعل الإجرامي في مجتمعنا وانعكاساته على الشباب يمكننا أن نستشف ذلك من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية التي عالجت هذا الموضوع، والذي اعتمدنا من خلاله بعض الإجراءات المنهجية لمعرفة الشباب عن قرب من خلال الاتصال بهم في مجالات عملهم المختلفة من اقتصادية وتربية ومهن حرة وتجارية بما فيها العاطلين عن العمل والبطالين بالأحياء الشعبية، وملاحظتهم أحياناً ومقابلتهم في بعض الأحايين لمعرفة سلوكاتهم المختلفة وعلاقاتهم ببعضهم البعض، ورأيهم في الجريمة ومسبباتها، وقد حصلنا منهم على بعض المعطيات التي ساعدتنا في معرفة انعكاسات الجرم عليهم وعلى المجتمع.

ناهيك عن بعض الدراسات العلمية الهامة التي أنجزت وكلها أدت إلى الاهتمام بهذه الظاهرة وتطلبت الاهتمام بها بصورة أدق مما يبين أن دراسة موضوع الجريمة تشترك فيه العديد من النظريات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وعندما بحثنا عن عوامل الجريمة عند الشباب بالجزائر والوقاية منها حاولنا معرفة الدافع الحقيقي لاقتراف هذه الجريمة على عينة بلغت ٣٧ شاباً فاتضح من خلال إجاباتهم حسبما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) ما الدافع الحقيقي لارتكاب الجريمة ؟[٦٢].

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| الحاجة | ١٠ | ٢٧,٠٢ |
| وسوسة الشيطان | ٠٩ | ٢٤,٠٢ |
| الخطأ | ٠٨ | ٢١,٦٢ |
| التحريض | ٠٥ | ١٣,٥٢ |
| الدفاع عن النفس | ٠٣ | ٠٨,١١ |
| الانتقام | ٠٢ | ٠٥,٤١ |
| المجموع | ٣٧ | ١٠٠ ٪ |

إذ تبين أن أدنى دافع للإجرام هو الانتقام وأعلاه هو الحاجة وهذا بنسبة ٠٥,٤١٪ للأول و٢٧,٠٢ للثاني، وهذا دليل على أن الشباب الجزائري عموما طيب السريرة والنفس وخيّر وليس له نزعة قوية للانتقام بصورة كبيرة، وهذا لا ينطبق تماما مع بعض الدراسات التي تركز على جوانب غريزية للجريمة أو اجتماعية كالتفكك، بل يمكننا استنتاج بعض النقاط الأساسية المدعمة للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تركزت عليها الدراسة.

### ١- عوامل الجريمة الاقتصادية والاجتماعية

لاحظنا أن العديد من العلماء يتفقون على أهمية العوامل الاقتصادية بنسبة عالية في حدوث الجريمة، ومن ضمنها تقلبات الأسعار والدخل وتأثير البطالة والفقر ويمكن إيجاد علاقة ذلك بالظاهرة الإجرامية.

أ- تقلبات الأسعار: يساهم ارتفاع الأسعار في عجز الكثير من الأشخاص على تلبية حاجاتهم ورغباتهم الشرائية وهو ما يدفعهم إلى القيام بأفعال إجرامية لتحقيق ذلك. ولحل هذه النقطة يجب الاعتماد على دور الخبراء الاقتصاديين لحلها.

ب- تقلبات الدخل: يؤكد بعض المختصين في علم الإجرام على أن لتغيرات الدخل الفردي علاقة ارتباطية لظاهرة الإجرام، سواء تعلق ذلك بارتفاع معدل الدخل أو بانخفاضه إذ أثبتت أرقام الإحصاءات الجنائية وجود تناسب عكسي بين انخفاض مستوى الدخل الفردي وأنواع من الجرائم خاصة منها السرقة والتي غالباً ما يلجأ إليها الفرد نظرا لعجزه عن إشباع كل حاجاته الضرورية[٦٣]، وهو ما يعني أنه يقل الإجرام عند الأشخاص أصحاب الدخول المرتفعة عموما في غالب الأحوال.

ج – تأثير البطالة: تؤدي البطالة إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية، ومن نتائجها الكثيرة ظهور الفقر وخلق جو ملائم يدفع بالأفراد إلى الوقوع في أوكار الانحراف والجريمة[٦٤] ومن جهة أخرى تؤثر البطالة على الحالة النفسية للفرد، إذ تشعره **بالنقص والإحباط**، وهو ما يؤدي به إلى المعاناة من حالة سوء التوافق (MALADJUSTMENT) والتي تتجسد مظاهرها في الانعزالية عن المجتمع، والشعور بالاغتراب وفقدان الانتماء، وهو ما يضعف تمسك الفرد وامتثاله للمعايير الاجتماعية والقواعد القانونية السائدة، بما يدفع به إلى ارتكاب أفعال إجرامية يعبر من خلالها عن وجوده ونظرته للمجتمع.

د – تأثير الفقر: نظرا للنتائج السلبية والانعكاسات المرضية التي يحدثها الفقر سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ظهرت هناك العديد من الدراسات الاجتماعية، وقد أرجعت أسباب الجريمة إلى عوامل اقتصادية من ضمنها الفقر حيث تشير إحدى الدراسات التي قام بها الباحث الإيطالي دي فيرس (F.DIVERCE) في أواخر القرن التاسع عشر أن نسبة المجرمين المحكوم عليها من أبناء الطبقة الفقيرة تصل إلى ٩٠٪ من مجموع المحكوم عليها، في حين أن نسبة أبناء هذه الطبقة إلى أبناء كل الطبقات لا تتجاوز ٦٠٪[٦٥].

وبنفس المستوى فإن للعوامل الاجتماعية دور مهم إذ تشكل في جملتها لدى علماء الاجتماع ما يسمى بالبنية الاجتماعية التي يتلقى الفرد فيها ضروب المعرفة وقواعد التربية، ونظراً للتأثيرات القوية التي تمارسها هذه العوامل على سلوكات الفرد ذهب بعض العلماء إلى ربط الظاهرة الإجرامية بعدد من العوامل الاجتماعية أهمها: الأسرة، مجتمع العمل ومجتمع الأصدقاء.

أ- الأسرة: يؤكد المختصون في علم الاجتماع الجنائي على دور الأسرة الكبير في ميل الفرد أو عزوفه عن السلوك الإجرامي، إذ بينت الكثير من الحوادث الإجرامية أن المتسببين فيها هم أشخاص ينتمون إلى أسر يسودها التفكك، مما ينعكس سلباً على نشأتهم داخل الأسرة، فتنحرف أخلاقهم وتسوء تربيتهم وهو ما يهيئ لهم ظروفا نفسية واجتماعية تدفع بهم إلى الوقوع في الجريمة، فغياب الأب أو الأم عن الأسرة نتيجة الموت أو السجن أو الطلاق أو الهجرة ترتد آثاره سلباً على العملية التربوية داخل الأسرة، إذ يحرم الطفل من مصدر هام من مصادر تهذيبه وتقويمه، فينشأ مضطرب السلوك مختل التربية، وهو ما يدفع به في حالات كثيرة إلى الوقوع في أوكار الجريمة[٦٦]، يضاف إلى ذلك كله العلاقات السيئة التي تسود داخل الأسرة من خلال الشجار والعداوة وغيرها، وما يضاف

له من جهل للأولياء لأساليب التربية السليمة لأبنائهم، وظروف أخرى ترتبط بالسكن على سبيل المثال من حيث الضيق وغيرها.

ب- مجتمع العمل: تؤثر طبيعة العمل وظروف تأديته على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، ومن ذلك الرضا بالعمل والتفاني في القيام به أو العكس، ويقوم العمل في حياة الإنسان، بدور كبير وهام إذ يقضي فيه المرء معظم أوقاته، كما أنه يمثل إشباعا لرغباته ومتنفسا لطاقته وموردا لرزقه، أضف إلى ذلك أنه يتيح له علاقات صداقة أو زمالة مع عدد من الأشخاص الذين يعملون معه.

ونظراً للاحتكاك الذي ينشأ بين العامل ومحيط عمله، تتولد العديد من المؤثرات التي قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة، ومن ذلك سوء معاملة رب العمل له وقسوته أو عدم تشجيعه له أو تشغيله أكثر مما يحتمل وكذلك سوء علاقته بزملائه [٦٧].

ج – مجتمع الأصدقاء: يتفاعل الفرد في المحيط الاجتماعي مع مجموعة من الأفراد يكن لهم معزَّة وتربطه بهم علاقات مختلفة، أهمها الصداقة، ويحدث وجود الشخص بين جماعة الأصدقاء «تأثيراً متبادلاً» فكل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر، بدرجات تتفاوت حسب مقدار كل منهم في الإقناع وقوة الشخصية[٦٨] فإذا كانت شخصية الفرد ضعيفة فإنه يتأثر بسلوكات رفاقه، إيجابية كانت أم سلبية، فيقلدهم في أفعالهم ومختلف تصرفاتهم، مما يدفع به إلى الوقوع في الجريمة تأثراً ومحاكاة لسلوكات رفاقه المنحرفة.

ويظهر التأثير الواضح الذي تمارسه جماعة الأصدقاء المنحرفين على سلوك الفرد من خلال ولائه لتلك الجماعة ورفضه للابتعاد عنها.

تمتاز بعض سلوكات الفرد داخل المجتمع بطابع تسوده الشدة والقسوة في التعامل وهو ما يقودهم في غالب الأحيان إلى الوقوع في ممارسة بعض الأفعال الإجرامية الإنحرافية التي قد تصل إلى مرتبة الجرائم[٦٩].

## ٢- استنتاجات عن الجريمة والوقاية منها

يمكن سرد بعض الاستنتاجات لنعطي نظرة عن الجريمة وكيفية علاجها أو التخفيف منها في التالي:

١- أن تفشي ظاهرة البطالة يعطي مبرراً للشعور بالتهميش والاغتراب لدى الشباب الجزائري مما يدفعها إلى الانحراف أو ارتكاب جرم.

٢- ارتفاع المعيشة والغلاء الفاحشين يجعل الشباب يعيش حرماناً كبيراً إزاء تحقيق مختلف حاجاته وهذا يعد مدعاة لارتكاب جرائم أو على الأقل انتهاج بعض أساليب الانحراف.

٣- الظروف المحيطة والسكن الفوضوي والضيق يساهم في تفشي الجريمة خصوصاً فيما تعلق بضعف المرافق أو انهدامها وصعوبة الرقابة في هذه الأحياء بسبب وضعها.

٤- التعليم والوازع الديني يخففان من حدة الجريمة وزوالها إذا تم توفيرهما والاعتماد عليهما في أوساط المجتمع وخاصة لفئة الشباب منه.

٥- أن لجماعة الرفاق تأثرا بالغا على حياة وشخصية الشباب خاصة وأنه يقضي معهم أغلب أوقاته.

٦- ممارسة الإدمان وشرب الكحول والمخدرات يعتبران العامل الأساسي لدفع الشباب إلى اقتراف الجريمة في أي وقت أو ظرف يتطلبه ذلك.

كما يجب أن نعرف بأن المجتمع الذي يتصف بمتغيرات مثل الفقر والتهميش والحرمان المفروض على غالبية فئات الشعب المحرومة من الكثير من

الأشياء يُوَلد ما يسمى بالعنف الاقتصادي، وهذا في حد ذاته مدعاة لارتكاب الجريمة سواء في الجزائر أو غيرها.

ولمواجهة الجريمة يجب الاعتماد على طرق معينة في ذلك منها:

١- وعي الشباب بحقيقة الحياة وتنمية هذا الوعي ودمج هذا الشباب ضمن التعددية من حيث الاختلاف والتوافق والاعتدال وهذا يتأتى من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام.

٢- حرية التعبير – الرأي والرأي الآخر – بحيث يكون الحوار هو المسيطر لا العنف لأنه لن يؤدي إلى أية نتيجة بل التفاهم والمصالحة(*) عن طريق الحوار الجدي والهادف.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع ورفع مستوى معيشتهم(٧٠).

٤- تعزيز القيم الأخلاقية في السلوك الاجتماعي وكذلك في التعامل مع الآخر وهذا باعتبار الجريمة والعنف وغيرهما بأنها ظواهر اجتماعية يمكن اجتثاثها من جذورها، اعتمادا على البناء الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات.

٥- القيام بإعداد العديد من الدراسات والأبحاث بغية الكشف عن عناصر الثقافة التي تبعد الفرد وتعزله عن مجتمعه، والتي تكون غالباً كسبب مشجع للإجرام، ومعالجة ذلك يتم من خلال برامج إعلامية منظمة ومناهج دراسية في المؤسسات التربوية وغيرها، ناهيك عن دور المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال وعلى رأسها الأمم المتحدة(**).

*) مصطلح «المصالحة» تبنته الجزائر بعد مرحلة الإرهاب والأزمة الخانقة، من أجل مصالحة الشعب مع بعضه وطي الصفحة السوداء وعودة أبناء الشعب الواحد إلى ذويهم والاعتماد على مبدأ التسامح والمساهمة من جديد في بناء الوطن لا في تخريبه.

**) نظمت منظمة الأمم المتحدة حتى الآن العديد من الدورات الدولية لمحاربة الجريمة ومعاملة المذنبين من خلال مؤتمرات خماسية منها مثلا: المؤتمر الخامس الذي انعقد عام ١٩٧٥م بجنيف/سويسرا، والمؤتمر التاسع الذي انعقد عام ١٩٩٥م بالقاهرة عاصمة مصر، وهكذا دواليك بصورة دورية كل خمس سنوات، وقد أجمعت هذه الدورات معا على أن الجرائم الدولية بلغت في مجملها ٢٤ طائفة، حسب الخبراء والمختصين، ويمكن أن يزيد هذا العدد.

## خاتمـــة

وفي الختـام يمكـن التأكيـد علـى ضـرورة التوسـع في تجربـة الإرشـاد الاجتماعي لكيفية التعامل مع الجماعات وجعلها جماعات ضابطة للسلوك الاجتماعي، ومشجعة على اكتساب المعرفة والابتكار بدلا من أن تكون عاملاً أساسياً يؤدي إلى الانحراف والتشرد وغيرهما .

كما أن علاج الإجرام والعنف عموما يكون ناجحا بالبحث الجاد الذي يسعى إلى إيجاد حلول ناجحة وحقيقية لمعالجة القضايا التي يواجهها المجتمع، ويجب معرفة تخوف الشباب الجزائري من المستقبل الذي يشعرهم في غالب الأمر باليأس والإحباط خاصة من خلال بحثهم الدائم عن العمل أو السعي إلى الهجرة خارج البلاد (وجدت قوارب عرض البحر بها شباب غادروا الجزائر إلى سواحل فرنسا/ أسبانيا/ إيطاليا ثلاث مرات على الأقل في سنة ٢٠٠٧م) ويزداد الأمر سوءا إذا ساءت معاملتنا للشباب كآباء ومربين ومسئولين، فإن هذا يجعلهم مؤهلين لارتكاب الجريمة في أي لحظة من اللحظات، على الرغم من أن الهدف الأساسي هو محاولة إيجاد علاج لظاهرة الجريمة والتخفيف منها على الأقل في مجتمعنا الجزائري الشاب والفتي، الذي يجب الاهتمام به ومحاولة توعيته وتحفيزه على التمسك بثقافته الأصيلة المستمدة من مبادئ دينه الإسلامي الحنيف، في معالجة ظاهرة الجريمة وغيرها من الظواهر المتفشية في المجتمع .

## المراجـــع


• القرآن الكريم .

١- محمـد سـعيد رمضـان البـوطي: الإسـلام ومشـكلات الشـباب، دار الشهاب، ط٢، باتنة ١٩٧٤م، ص ١٦

٢- البير كامو: الإنسان المتمرد: ترجمة نهـاد رضـا، منشـورات عويـدات، ط٢ بيروت/ باريس ١٩٨٣م ص٧.

٣- محمـد السـيويدي: مقدمـة في دراسـة المجتمـع الجزائـري، تحليـل سوسـيولوجي لأهـم مظـاهر الـتغير في المجتمـع الجزائـري المعاصـر، ديـوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٩٠م، ص ٥٠.

٤- وكالـة الأنبـاء الجزائريـة: ظـاهرة جنـوح الأطفـال بـوهران، جريـدة الأصيل، عدد ١٤٩ (١٨/١٢/١٩٩٨م).

٥- الطاهر عيسي والأزهر بوغنبوز: المراهق والمجتمع دراسة مقارنة: د.م.ج – الجزائر١٩٩٤م. ص ٢٠.

٦- السـيد علـي شـتا: علـم الاجتمـاع الجنـائي: دار المعرفـة الجامعيـة - الإسكندرية ١٩٨٧م. ص ١٠٠ .

٧- محمد إسماعيل إبراهيم: «الجريمة» معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربية ط٢.ص ١٠٥.

٨- السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث . دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٥م، ص١٠.

٩- عبد الرحمن عيسوي: مبحث الجريمة – دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها . دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٢م، ص ٢٤ .

١٠- محمد سلامة محمد غباري: في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف – دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – ٢٠٠٥م ص ١٤ .

١١- بركات النمر المهيرات: جغرافيات الجريمة (علم الإجرام الكارترجرافي) مجدلاوي ط١ عمان الأردن ٢٠٠٠م ص ٢٣ .

١٢ و ١٣ – محمد سلامي محمد غياري نفس المرجع السابق ص ص ١٥–١٧ .

١٤- سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع . بحوث في علم الاجتماع الجنائي – دار النهضة العربية ط٢ بيروت ١٩٨٣م ص ٢٢ .

١٥- السيد عويس «الجنوح» معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٥م ص ٢١٤ .

16- Dictionnaire de Psychologie (Matière Seliquonce) Bordas Paris 1980

١٧- على محمد جعفر: الأحداث المنحرفين . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤م. ص ٣١ .

١٨- جعفر عبد الأمير الياسين: أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة بيروت ١٩٨١م ص ٣٢ .

19- Vieillard cylinky,les jeunes detinquants dans le monde paris ed, nordatel delachiaux et nestle paris 1963 p13

20- R.Merton : éléments de théories et méthodes de sociologie en. Plan .Paris 1965 .P167.

٢١- محمود سعيد الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية – نطاقات وتفاعلات؛ دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، – ٢٠٠٦م ص ص ١٢٥ – ١٢٦ .

٢٢- ٢٣ – دليلة فركوس: تاريخ النظم ج ١، النظم القديمة، أطلس للنشر – الجزائر ١٩٩٣م ص ص ١٢٩ – ١٣١ .

٢٤ – أبو اليزيد على المتيت: جرائم الإهمال – مؤسسات شباب الجامعة، ط٥، الإسكندرية. ١٩٨٦م، ص ١٣ .

٢٥ – رؤوف عبيد – مبادئ القسم العام من التشريع العقابي – دار الفكر العربي، ط٤، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٢١ .

٢٦ – أبو اليزيد علي المتيت، مرجع سابق، ص ١٠ .

٢٧- رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص ٢٤ .

٢٨ – دليلة فركوس: تاريخ النظم، نفس المرجع السابق، ص ص ٢١٨ – ٢١٩.

٢٩- شفيق الجراح: دراسة في تطور الحقوق الرومانية ومؤسساتها – المطبعة الجديدة، دمشق ١٩٧٨م ص ٣٣٨ .

٣٠- دليلة فركوس: نفس المرجع السابق، ص ص ٢١٩–٢٢٢ .

٣١ – حمود بن ضاوي القثامي: الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية – الدار السعودية للنشر، ط٢، ١٩٨١م ص ٢٩

٣٢ – سورة المائدة: الآية ٣٠.

٣٣ - سورة الحديد: الآية ٢٥ .

٣٤- حمود بن ضاوي القثامي : نفس المرجع السابق، ص٢٤.

٣٥- ٣٦ – نبيل محمد توفيق السمالوطي : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي – دار الشروق، ط ١ ، المملكة العربية السعودية ـ جدة ١٩٨٣م ص٥٥ وص ٥١ .

٣٧- سورة المائدة: الآية٤٥.

٣٨- نبيل محمد توفيق السمالوطي: نفس المرجع السابق، ص ١٣٩ .

٣٩- حمود بن ضاوي القثامي: مرجع سابق، ص٤٢.

٤٠ - سامية حسن الساعاتي : الجريمة والمجتمع : مرجع سابق، ص ١٦ .
٤١- أعمال الملتقى الدولي – العنف والمجتمع – المنعقد في ٠٩ – ١٠ مارس ٢٠٠٣م بجامعة بسكرة، الجزائر. ص ١٩١ .
٤٢-٤٣- جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف – الحدود المعالجة – المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩م . ص ص ٢٨٠ – ٢٨٥ .
٤٤-٤٥- نفس المرجع السابق، ص ص ٢٨٦ – ٢٨٧ .
٤٦- حمود بن ضاوي القثامي: مرجع سابق، ص٦٧.
٤٧ــ ٤٨ــ سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع: مرجع سابق، ص ص٩٢-٩٣ و ص ٩٤
٤٩ - نفس المرجع السابق، ص ص٩٦–٩٧.
٥٠- فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب – دار النهضة العربية، ط ٥ . بيروت ١٩٨٥م، ص ص ٤١-٤٣ .
٥١- عبد الرحمن عيسوي: مبحث الجريمة: مرجع سابق، ص ص ٦٢- ٦٣ .
٥٢ – عدنان عبد الرحيم: فرويد والطبيعة الإنسانية، دار الحقائق، ط١ ، بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٤ .
٥٣- سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص ١٠١ .
٥٤- عبد الرحمن عيسوي: سيكولوجية الجنوح، منشأة المعارف (د.ت) القاهرة ص ٤٧ .
٥٥- محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (د.ت ) ص ص٨٦–٨٨.
٥٦- نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

٥٧ـ ٥٨ـ نبيل محمد توفيق السمالوطي، نفس المرجع السابق، ص ٥١– وص ص٢٧٧ – ٢٧٨ .

٥٩ـ سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص ص ١١٢ – ١١٣ .

٦٠ـ ٦١ـ محمد سلامة محمد غباري: في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف . دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، ٢٠٠٥م. ص ص١١٠ـ ١١٢.

٦٢ـ انظر عبد الله رابحي وآخر: عوامل الجريمة عند الشباب، مذكرة تخرج للعام الجامعي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م.

٦٣ـ فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص٢٠٢ .

٦٤ – ب. ز : البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، مجلة الأخصائي الاجتماعي، نادي الفارابي ـ معهد العلوم الاجتماعية ـ المسيلة، عدد٠٢ جانفي ١٩٩٩م.

٦٥ـ نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ٢٤٥ .

٦٦ـ فوزية عبد الستار: نفس المرجع السابق، ص ص ١٦٦ – ١٦٨ .

٦٧ـ نفس المرجع السابق، ص ١٧٥ .

٦٨ـ السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، مرجع سابق، ص ٩٥ .

69- Raymond Thomas : Sociologie Contemporaine, Edition rigot. Paris – France .1994 P.P498-499

٧٠ – محمود سعيد الخولي: في مواقف الحياة اليومية – نطاقات وتفاعلات، مرجع سابق، ص ١٥٦ و ١٦٤.